

مشاركة النساء في الانتخابات المحليّة في الناصرة - أين التغيير؟!

فراس نعامنة*

لا شك أن لمدينة الناصرة، أكبر المدن العربية في الداخل الفلسطيني، مكانتها، وقد حظيت الانتخابات الأخيرة باهتمام ومتابعة واسعة من قبل فئات كثيرة من الناس من المدينة وخارجها. وكذلك بطبيعة الحال، اهتمت بهذه الانتخابات، وشاركت فيها بعض الأحزاب القطرية، كما أنها خصّصت لها موارد بشرية ومالية ضخمة من خلال دعم مرشحيها، وكانت متابعة ومنتدخلة بقرارات فروعها المحلية في الناصرة .

اخترت في هذه المقالة التوقف عند إحدى القضايا التي رافقت هذه الانتخابات، تتعلق بترشيح نساء في مواقع متقدمة في القوائم المختلفة، وأبرزها القوائم الحزبية. ولا شك أن هذا التغيير -ترشيح النساء في مواقع متقدمة- هو نتاج لتراكم عمل وتغيير في سياسة الأحزاب الفعّالة قطرياً، والتي أصبح للمرأة فيها تمثيل أكبر في الهيئات المختلفة، وفي قوائم الانتخابات؛ وقد كان التجمع أول حزب يحصّن مكاناً مضموناً للمرأة، وأول حزب عربي ينجح في إدخال امرأة عربية إلى الكنيست (حنين زعبي). وكذلك فعلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، حيث حاولت في انتخابات الكنيست الأخيرة أن تضمن موقعاً متقدماً لامرأة في قائمتها (نبيلة إسبنيولي)، ولكن تركيبة القائمة والاعتبارات الداخلية حالت دون ذلك. ومع هذا، نجحت الجبهة في إبرام اتفاق داخليّ يقوم بحسبه المرشّحون الأول والثاني بالاستقالة بعد نصف الفترة.

ليفسحوا مجالاً لدخول المرشحة الخامسة (نبيلة إسبانيولي - وكذلك المرشح السادس أيمن عودة) لعضوية الكنيست .

إن الاهتمام بموضوع تمثيل النساء في الحيز العامّ عمومًا، وفي مراكز صنع القرار على وجه الخصوص يطرح العديد من الأسئلة ويفرض علينا التوقف عند بعض القضايا، أبرزها: هل وجود نساء مرشحات يشير بالضرورة إلى أنهن صاحبات قرار وتأثير داخل مؤسسات الحزب؟ وهل ترشيح نساء، ووصولهن إلى مراكز صنع القرار، يعني بالضرورة حصول تغيير في طرح هذه الأحزاب من حيث رؤيتها لدورها في المساهمة في الدفع قُدماً بالقضايا الاجتماعية عمومًا، وبمكانة المرأة على وجه الخصوص؟ أم إنّ هذه مجرد إستراتيجية، ورغم أهميّتها والفائدة التي قد تعود على مكانة المرأة في المجتمع عمومًا، لها مكسب حزبي فقط؟

ترشيح النساء:

لوحظ في انتخابات الناصرة الأخيرة ازدياد عدد النساء المرشحات في مواقع متقدمة في القوائم المختلفة، ويبدو أن هذا أصبح مطلبًا ضروريًا وشرطًا لتجنب نقد المتنافسين، حيث افتخر علي سلام (مرشح قائمة "ناصرتي" للرئاسة والفائز برئاسة البلدية في هذه الانتخابات) بترشيح نساء في قائمة "ناصرتي" في أكثر من مناسبة، وكان يرد بهذا على اتهامات وُجّهت إليه، بخصوص تهميشه لدور المرأة.

وعلى الرغم من إيجابية هذه المسألة، وأهمية ترشيح النساء وتأثيره المفترض على مكانة النساء في مجتمعنا، لا بد من طرح السؤال: هل وجود نساء مرشحات في القوائم المختلفة في الناصرة ساهم في إيصال صوت النساء وتناول قضاياهنّ بجديّة؟ وكيف أثر وجود هؤلاء المرشحات على سيرورة الانتخابات، من حيث القضايا الاجتماعية بعامة، وقضايا النساء على وجه الخصوص؟ وكيف تعاملت الأحزاب مع أولوياتها بين القضايا السياسية والمصالح الانتخابية من جهة، وقضايا النساء من جهة أخرى؟

أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال التوقف عند بعض الأحداث التي برزت خلال فترة الانتخابات. فلنأخذ -على سبيل المثال- تفاعل الأحزاب ذاتها مع تصريح لعلي سلام في إحدى المقابلات، إذ قال: "فيه حدا بيحبّش النسوان؟ اللي بيحبّش النسوان لازموا طَحّ". لم يلقَ هذا التصريح الذكوري - وهذا مثال واحد من عدة أمثلة أخرى- اعتراضاً من نساء قائمة "ناصرتي". كما لم يلقَ استهجان الحزبين المنافسين: "القائمة الأهلية" برئاسة حنين زعبي عضو الكنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي، و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة". بل على العكس من المتوقع، بدلاً من يستهجن المنافسون لسلام هذه العبارة، استخدموها هي وغيرها من العبارات لمناكفات بين القائمتين حول علاقتهما بالمرشح علي سلام (اتهمت الجبهة التجمّعيين أنّهم أيّدوا علي سلام، واتهم التجمّع الجبهة أنها احتضنته لأكثر من عشرين عاماً)، وهكذا بقيت قضايا النساء خارج المعركة الانتخابية، وتغلبت المصالح الانتخابية على ظواهر اجتماعية أخرى مرفوضة .

أما القضية الثانية، التي يهمني التوقف عندها، فتتعلق بالفصل بين النساء والرجال في الحلقات الانتخابية. فعلى الرغم من تحقيق حنين زعبي (مرشحة "القائمة الأهلية") إنجازاً مهماً بترشّحها، كأول مرشحة لرئاسة بلدية أكبر مدينة عربية، وقد حاولت في حملتها الانتخابية استقطاب شريحة واسعة من النساء، حيث نُظّمت العشرات من الحلقات البيئية للنساء فقط، وقامت بمخاطبة النساء والحديث عن وجعهنّ من خلال التركيز على قضايا تخصّهنّ، مثل قضايا العمل والظروف الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى انخراط عدد أكبر من النساء وتفعيلهنّ في الانتخابات، على الرغم من كل هذا وأهميته، تبقى قضية الفصل بين النساء والرجال إشكالية -في ظري .

على الرغم من دفاع نسويّات من التجمع عن هذا الفصل بالقول: "هنالك فرق شاسع بين ما نريد وكيف نريد، فنحن نعم نريد مجتمعاً لا تُفصل به الرجال عن النساء في الحيز العام، نسبة كبيرة من النساء معتادة على الجلوس منفصلة عن الرجال في مناسبات عدة، وأننا لا نريد خطاباً واحداً يُفرض فرضاً دون أن يذوّت داخل النفوس" (مقال لأفنان إغبارية -قيادية في التجمع الوطني الديمقراطي-

نُشر في موقع عرب 48 في 07.03.2014). وأنا أتفق مع الشق الأول من المقولة، إلا أنني أعتقد أنه -من باب المسؤولية- على الأحزاب العلمانية، التي تدعو في طروحاتها إلى التغيير الاجتماعي وإلى رفع مكانة المرأة، أن ترفض هذا الفصل؛ وذلك أن قبولها قضية الفصل والمشاركة في ممارستها من شأنه أن يُشْرَعِنَ استمرارها وتعزيزها .

على هذه الأحزاب، التي تحمل في طروحاتها ضرورة التغيير الاجتماعي وترفع في خطابها راية دفع مكانة المرأة قُدُمًا، أن تمارس طروحاتها على أرض الواقع، إذا عليها تقع مسؤولية كبيرة في التغيير الاجتماعي. وفي سبيل تذويت هذه القيم داخل النفوس، عليها مواجهة هذه الممارسات التي تُجْمَع على رفضها كما جاء في مقال القيادة في التجمع، لا أن نتماشى معها .

في المحصلة، فشِل جميع المرشحين في فرض أجندة اجتماعية قوية في حملاتهم الانتخابية عمومًا، وفي الدفاع عن القضايا المتعلقة بالنساء على وجه الخصوص. وقد تعاضَم تفوق الخطاب الانتخابي السياسي على الاجتماعي بشكل خاص في الجولة الثانية من الانتخابات. وأظهرت نتائج الانتخابات أنه على الرغم من وجود امرأة (هي حنين زعبي) شددت في حملتها الانتخابية على قضايا النساء، واستقطبت عددًا كبيرًا من النساء من حولها، لم يترجم كل هذا في الصناديق، ولم يكن لهذا تأثير فعلي على أنماط التصويت. وقد حصلت على عدد قليل جدًا من الأصوات مقارنةً بالمنافسين الرئيسيين علي سلام ورامز جرايسي .

في اعتقادي، تغليب السياسي على الاجتماعي في العمل السياسي الحزبي يساهم في التدهور الاجتماعي الذي نشهده، منذ سنوات، ويجعل من تعامل الأحزاب بجديّة مع قضايا اجتماعية، نحو: التمييز ضد النساء، وقتل النساء، والطائفية، والهوموفوبيا، وقضايا أخرى ملحة جدًا ولا تقل أهمية عن الهم الوطني السياسي.

على هذه الأحزاب الشروع في التغيير الاجتماعي الحقيقي من خلال العمل مع شريحة الشباب. فعلى الرغم من أن شريحة الشباب تزداد قوة، وحضور مطالبة بتغيير سياسي واجتماعي، لن يتأتى التغيير الاجتماعي المنشود ما دامت الأحزاب اليسارية والعلمانية ترفض تذويت الفكرة أن العمل على بناء مجتمع سليم يعامل كل أفراده باحترام هو أولاً واجبها تجاه مجتمعها، وخاصة في ظل الظروف السياسية التي يعيشها مجتمعنا، وما دامت غير واعية أن هذا التغيير يعود بالفائدة عليها وعلى مجتمعنا عامة على المدى البعيد .

وأخيراً، قد تكون انتخابات بلدية الناصرة قد جاءت بتغيير ما على صعيد رئاسة البلدية وتركيبية البلدية وعضويتها، ولكن ما حاولت الإشارة إليه، في هذه المقالة، أنه -بخلاف الشعارات الانتخابية التي بشرت ووعدت بالتغيير، وعلى الرغم من مشاركة النساء الفعلية في الساحة السياسيّة، كمرشحات وناخبات- لم يحصل التغيير الذي توقعناه.

* فراس نعامنة، ناشط سياسي اجتماعي.